الأمم المتحدة

A/C.2/60/SR.2

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
21 November 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد والي ..... (نيجيريا)

المحتويات

بيان الرئيس

بيان أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-53271 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

بيان الرئيس

١ - **الرئيس:** قال إن الدول الأعضاء اتفقت، في القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥، على عدة خطوات هامة تستدعي التنفيذ الكامل والفوري، وعلى إعادة تأكيد الدور الأساسي للأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية. وقد اتضحت أهمية الشراكة العالمية من أجل التنمية من خلال الالتزامات التي قُدمت في مؤتمر القمة بشأن تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية الشاملة بحلول عام ٢٠٠٦، بُغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وكذلك من خلال وضع الاتحاد الأوروبي لجداول زمنية ثابتة من أجل تلبية هدف الوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة. واتخذت خطوة أخرى هامة إلى الأمام تمثلت في وضع اللمسات الأخيرة على خطة تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢ - ويتعين على المجتمع الدولي زيادة جهوده الرامية إلى اختتام جولة الدوحة الإنمائية على وجه السرعة. إذ توجد فجوة واسعة جدا بين الالتزامات السياسية التي أُعرب عنها في الجولة وبين الاستعداد لتقديم تلك التسهيلات التي من شأنها أن تُعطي العملية دفعة كبرى. وسيشكل المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيُعقد في هونغ كونغ، الفرصة الأخيرة لاختتام الجولة بنهاية عام ٢٠٠٥.

٣ - وستعالج اللجنة عدة مسائل أخرى تتطلب اهتماما خاصا، بما في ذلك الدين الخارجي ومشكلة الدين بالنسبة للبلدان التي لا تنتمي إلى مجموعة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، والتمويل من أجل التنمية، والعولمة، والترابط، والهجرة الدولية. وقد ترغب اللجنة أيضا في اعتماد قرارات قمينة بأن تمهد الساحة للحوار الرفيع المستوى بشأن التمويل من أجل التنمية والحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، خلال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

٤ - وهناك عدد مماثل من بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة يتطلب اتخاذ نهج شمولي، وبخاصة البنود التي تتعلق بالنهوض بالمرأة، والقضاء على الفقر، ودور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واقترح الرئيس عقد عدد من اللقاءات المشتركة غير الرسمية مع اللجنة الثالثة من أجل تعزيز تفهم تلك المسائل.

بيان أدلى به وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

٥ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن القمة العالمية أعادت تأكيد الإيمان بالنظام المتعدد الأطراف وأعربت عن التزام قوي تجاه برامج الأمم المتحدة الإنمائية. وأكدت القمة على الدور الحيوي الذي تؤديه مؤتمرات وقمم الأمم المتحدة في تطوير منظور إنمائي موسع، وتحديد الأهداف المشتركة، وبلورة السياسات والبرامج الإنمائية على جميع المستويات وتوفير الإرشاد لعمل منظومة الأمم المتحدة. وعلما بأن أحد العناصر التي لها علاقة خاصة باللجنة في نتائج اجتماع القمة قد تمثل في ما يلي: أولا، أنه يتعين على جميع الدول أن تعتمد استراتيجيات إنمائية وطنية وتبدأ تنفيذها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛ ثانيا، أن قادة القمة العالمية قد أعادوا تأكيد التزامهم بالشراكة العالمية من أجل التنمية التي جرى الاتفاق عليها في توافق آراء مونتيري؛ ثالثا، أن القمة عقدت العزم على جعل مسألة إتاحة فرص التوظيف الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع هدفا مركزيا لسياسات الاقتصاد الكلي ذات الصلة

والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. رابعا، أن القمة أعادت تأكيد أهمية المساواة بين الجنسين بالنسبة لدفع التنمية إلى الأمام وأعربت عن الالتزام بإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية. خامسا، أن القمة جددت الالتزام بالتنمية المستدامة، بما في ذلك معالجة مسائل المياه والمستوطنات البشرية والتنوع البيولوجي والتصحر وتغير المناخ. سادسا، أن القمة قررت تعزيز قدرات الأمم المتحدة المتعلقة بحفظ السلام وإقامته وبنائه، وأعدّت مخططا للجنة لبناء السلام تكفل بذل جهود دولية مترابطة ومطّردة، في الحالات التي تعقب الصراعات.

٦ - يضاف إلى ذلك أن القمة توصلت إلى اتفاق بشأن الجوانب الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة. ويبرز من ذلك بوجه خاص تعزيز قدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي سيكون مسؤولا في المستقبل عن إجراء الاستعراضات على المستوى الوزاري للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية، وعقد منتدى رفيع المستوى للتعاون الإنمائي بُغية استعراض الاتجاهات في التعاون الإنمائي الدولي وبناء قدرات هذا التعاون من أجل الاستجابة بشكل أكثر فعالية للتطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والطوارئ الإنسانية. وأخير أعادت القمة تأكيد المسؤولية الرئيسية التي يلقيها الميثاق على عاتق المجلس فيما يتعلق بالتنسيق الشامل للمنظومة.

٧ - وفيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، طُرح، في القمة، عدد من التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن تزداد المساعدة الإنمائية الرسمية من ٨٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ لتبلغ ١٣٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠١٠، وأن تتضاعف المعونة المقدمة للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء وترتفع من ٢٥ مليون دولار إلى ٥٠ مليون دولار في العام، خلال الفترة نفسها. غير أنه يتعين ألا تقتصر المعونة على الإعفاء من الديون وتقديم المساعدة التقنية والإغاثة في حالات الطوارئ والإغاثة الإنسانية. بل يجب أن توجّه المساعدة الإنمائية، حسب التوصية الواردة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لسنة ٢٠٠٥، من خلال ميزانيات البلدان المستفيدة نفسها. وسيكون تحقيق الالتزامات المتعلقة بالعون وبمبادئ وأهداف إعلان باريس بشأن فعالية المعونة فتحاً رئيسيا في مجال التعاون الدولي، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء. وهناك فتح آخر تمثّل في تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الذي اتفق عليه في الاجتماعات السنوية لمؤسسات بريتون وودز. وخلاصة القول إن القمة شجعت الدول الأعضاء على التعهد بالتزامات رئيسية في مجالات الملكية والمعونة والدين. وأُنجز أيضا تقدم فيما يتعلق بمصادر التمويل المبتكرة، بما في ذلك الخطط التي أعدها التحالف العالمي من أجل توفير اللقاحات والتحصين لمرفق التمويل العالمي، والخطط التي أعدتها حكومات فرنسا والبرازيل وشيلي من أجل صندوق التضامن العالمي الذي يمول من تذاكر الطيران. وحقق توافق آراء مونتيري تقدما آخر حينما حصلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على التصديقات التي تحتاجها كي تصبح نافذة.

٨ - وشكلت تلك الإجراءات دعماً كبيراً لتوافق آراء مونتيري وتقدماً على طريق التنمية. لكنها برغم ذلك تحتاج لتوسيع دائرتها كي يكون لها تأثير كبير. وعلاوة على ذلك، وبينما يعتبر تخفيف عبء الدين عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون أمرا يستحق الترحيب، إلا أن غالبية فقراء العالم يعيشون في بلدان أخرى نامية، يدخل الكثير منها في عداد الدول ذات الدخل المتوسط ويواجه أعباء ديون ثقيلة. لذا أكد بعض المشاركين في القمة على أهمية توسيع دائرة تخفيف العبء ليشمل الدول متوسطة الدخل المثقلة بالديون. يضاف إلى ذلك أن الشروط التي ترتبط بالمعونة كثيرا ما تتعارض

مع الاستراتيجيات الإنمائية المحلية. ولن تصبح المعونة مملوكة وفعالة على الصعيد الوطني حتى تتواءم بشكل كامل مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٩ - وشهد نمو الاقتصاد العالمي تراخيا ملحوظاً في عام ٢٠٠٥، إذ كان من المتوقع أن يبلغ معدله حوالي ٣ في المائة، في عام ٢٠٠٥، ونسبة مماثلة في عام ٢٠٠٦. ويعاني الاقتصاد العالمي جوانب قصور متعددة ذات طبيعة هيكلية، يبرز منها على وجه الخصوص الارتفاع في عجز الميزان التجاري الخارجي للولايات المتحدة الأمريكية وزيادة الفوائض في عدد من الاقتصادات الآسيوية والأوروبية، وفي الدول المصدرة للنفط. وتشمل قيود النمو الأخرى الممكنة تباطؤ صعود أسعار الوحدات السكنية، وربما انعكاس هذا اتجاه هذا الصعود، في كثير من البلدان ذات الاقتصادات الكبيرة، والزيادة المحسوسة في معدلات الفائدة الطويلة الأجل، وظهور أسواق التمويل التي تتقي المخاطرة. وفي غضون ذلك، بدت على بيئة الاقتصاد الدولي علامات تبعث على التفاؤل. إذ تواصل نمو التجارة الدولية بخطى حثيثة؛ وظلت أسواق المال على الصعيد العالمي هادئة بصفة عامة؛ وتحسنت كثيرا الشروط التجارية بالنسبة لبلدان نامية عديدة.

١٠ - وستنظر اللجنة في عدة مسائل حيوية، تشمل مسألة العولمة، بما في ذلك التحديات التي تواجه تحقيق الأهداف الإنمائية والاندماج في الاقتصاد العالمي، والقضاء على الفقر، وبخاصة الدور الرئيسي الذي يؤديه التوظيف، بجانب المسائل المتعلقة بالتنمية المستدامة ككفاءة الطاقة والهجرة الدولية. وأخيرا، ستعقد الجمعية العامة حوارا رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، وقد طُلب إلى اللجنة تنظيم ذلك الحوار.

١١ - **السيد لورنزو** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن حكومة بلده كان أحد سبعة بلدان بادرت بتقديم تقرير عن تقييم احتياجات تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، إلى القمة العالمية. وأضاف أن تقييم الاحتياجات أدى بالجمهورية الدومينيكية إلى معالجة مسائل إنمائية عاجلة، كنقص القدرات ورأس المال البشري، كما ساعد حكومته على تحديد المؤشرات والتدابير الضرورية لتحسين الحالة. غير أن التحدي الأكبر تمثّل في رسم خارطة للفقر يتم فيها تكييف الأهداف الإنمائية الوطنية مع احتياجات المجتمعات المحلية. وأردف قائلا إنه سيرحب بالحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية تأثير ارتفاع أسعار النفط على تحقيق الأهداف، وعن أهمية هذا التقييم للاحتياجات بالنسبة لوضع خطط عمل واقعية لاستراتيجية الحد من الفقر وعمليات مكافحة الفقر. وقال إنه قد يكون من المفيد أيضا معرفة أن المبدأ العاشر في الاتفاق العالمي المتعلق بالفساد، له تأثير على التنمية المستدامة. وأخيرا، ونظرا إلى قابلية تأثر الجزر الكاريبية بالأعاصير وغيرها من الكوارث الطبيعية الأخرى، فإن هناك حاجة للمزيد من التفاصيل بشأن دور صندوق الطوارئ الدائر المركزي في مجالي الوقاية وجهود الإغاثة.

١٢ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن المبادرة التي قامت بها الجمهورية الدومينيكية وبلدان أخرى لتقييم الأهداف لها أهمية خاصة في ضوء ما قررته القمة بأن تستخدم تقييمات الاحتياجات في وضع الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أنه يتعين أن تؤدي وكالات الأمم المتحدة، كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورا في هذه العملية. وفيما يتعلق بمسألة الضغوط التي أحست بها مؤخرا البلدان المستوردة للنفط، التي تواجه قصورا متزايدا في ميزان المدفوعات، قد ينشأ مزيد من التعاون بين البلدان المنتجة للنفط والبلدان المستهلكة له.

غير أن البلدان المنتجة تواجه حاليا عجزا في قدراتها النفطية وتراجعا في إمكانيات تكرير النفط. ومن شأن تعزيز تلك القدرات أن يفيد كلا من البلدان المصدرة والبلدان المستوردة للنفط. وفيما يتعلق بالتحالف العالمي، قال إنه ما من شك في أن مبدأ الشفافية يعتبر من العناصر الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. وأخيرا، أضاف أنه يتعين عقد مناقشة أوسع نطاقا بشأن السبل التي يمكن بها تعزيز فعالية استجابة الأمم المتحدة للاحتياجات الإنسانية، بما في ذلك من خلال صندوق الطوارئ الدائر المركزي، من أجل استيفاء احتياجات بلدان معينة، كجزر البحر الكاريبي ذات القابلية للتأثر بشكل خاص بالكوارث الطبيعية.

١٣ - **السيد الغانم** (الكويت): أعرب عن الأسف لأن عددا من العوامل التي أسهمت في ارتفاع أسعار النفط، كزيادة الطلب على الطاقة مثلا، لم تجر معالجته. وقال إن الكوارث الطبيعية كان لها أيضا أثرها على أسعار النفط، نظرا إلى أن عددا من مصافي النفط قد توقف عن العمل. وعلاوة على ذلك، لم تدخل بلدان متقدمة عديدة تحسينات على تكنولوجيات تكرير النفط خلال فترة من الزمن. وعليه أصبح من الضروري تجديد التكنولوجيات القائمة. وأضاف أن إحدى المسائل التي جرى التجاوز عنها، هي التبرعات التي تقدمها البلدان المصدرة للنفط إلى البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، تبرعت منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) بحوالي سبعة بلايين دولار من أجل تعزيز تنمية البلدان ذات الدخل المنخفض.

١٤ - **السيد لويزاغا** (باراغواي): قال إن إحدى أولويات البلدان النامية تتمثل في القدرة على استخدام التجارة كأداة لتحقيق أهدافها الإنمائية، حسبما جرى التأكيد عليه في تقرير الأمين العام عن بناء المؤسسات لتحقيق الأهداف الإنمائية والاندماج في الاقتصاد العالمي (A/60/322). ويتمثل أحد العناصر الأخرى المهمة بالنسبة للتنمية في توفير فرص العمل، ويحتاج هذا إلى مزيد من الاهتمام. فالعمالة المنتجة ضرورية للحد من الفقر وتحسين الأحوال الصحية والتعليمية. ويتعين أن لا ينظر إلى المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها مجرد منحة، بل باعتبارها أيضا وسيلة لإدخال تحسينات على سوق العمل. وهناك حاجة للمزيد من التوضيح فيما يتصل بالعلاقة بين زيادة حجم التجارة وإيجاد فرص العمل، التي تؤدي بدورها إلى تحقيق الاستقرار والديمقراطية والأمن وإلى رفع مستويات المعيشة.

١٥ - **السيد منصور** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن ممثل الكويت كان موفّقا في الإشارة إلى ازدياد الطلب العالمي على الطاقة وانخفاض القدرة على تكرير النفط، التي تأثرت بالكوارث الطبيعية وغيرها من العناصر الأخرى.وتتعين ملاحظة أن ازدياد أسعار الطاقة لم يقتصر فقط على النفط. يضاف إلى ذلك، أن البلدان المنتجة للنفط تدفع أسعارا عالية للتكنولوجيا التي تستوردها. وأضاف أن ارتفاع أسعار النفط محكوم بعوامل السوق التي لا تخضع لرقابة البلدان المصدرة للطاقة. واختتم كلمته قائلا إن الضغوط التي أحست بها البلدان النامية المستوردة للنفط، بسبب ارتفاع أسعار الطاقة، قد خفف منها التبرع المقدم من صندوق الأوبك للتنمية الدولية، البالغ قدره ٧,٤ بليون دولار، والذي خصص للتنمية.

١٦ - **السيد مبايو** (الكاميرون): تطرق إلى الرأي القائل بأن نتائج القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ لم ترتق إلى التوقعات، فأشار إلى أن هناك الكثير الذي يمكن إنجازه في مجالات عديدة ألقى عليها الأمين العام الضوء في بيانه. وقال إنه تجدر الإشارة بشكل خاص إلى ضرورة تنفيذ الالتزامات السابقة، المتعلقة بالزيادة المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وبأن يكون للبلدان النامية رأي ودور في عملية صنع القرار الاقتصادي على الصعيد العالمي. وقال إن وفد بلده سيرحب بتقديم الأمين العام لمقترحات فيما يتصل بالإجراءات التي يتعين

اتباعها في تجهيز وصياغة مشاريع القرارات بشأن تلك المسألة.

١٧ - **السيد هاكت** (بربادوس): قال إن هناك بلدانا نامية كثيرة، وعلى وجه الخصوص في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط، اقتصاداتها صغيرة تجد نفسها بين مطرقة خدمة ديونها وسندان تمويل تنميتها. فهي تواجه ارتفاعا في الديون، بسبب اضطرارها إلى الاقتراض من الأسواق الدولية بغية تمويل مشاريع إنمائية أساسية يرفضها مستثمرو القطاع الخاص في كثير من الأحيان، لأنهم يرون أن عناصر المخاطرة المتصلة بها شديدة الارتفاع. وفي ضوء إشارات وكيل الأمين العام إلى الأهمية المعلقة على تخفيف عبء الديون بواسطة مؤسسات بريتون وودز وبعض المشاركين في القمة، قال إن وفد بربادوس سيرحب بآراء إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بمساعدة بعض البلدان التي تشغلها معالجة عبء دينها المتزايد.

١٨ - **السيدة نافارو بارو** (كوبا): قالت إن الملاحظات الواردة في بيان وكيل الأمين العام بأن شروط التجارة المتعلقة ببلدان نامية كثيرة قد تحسنت بشكل ملموس تتعارض مع صعوبة تركيز المفاوضات الراهنة لمنظمة التجارة العالمية على التنمية، ومع الحواجز التي تواجهها البلدان النامية، والمتمثلة في أشياء من قبيل الدعم الحكومي للزراعة. وعليه، فإن وفد كوبا سيرحب بتوضيح تلك الملاحظة، بما في ذلك توضيح آراء وكيل الأمين العام عمّا ستكون عليه نتائج مفاوضات الدوحة، وعن النقاط التي يتعين على البلدان النامية الإصرار عليها من أجل تحقيق نتائج تحقق مصلحتها في مجال التجارة الدولية.

١٩ - **السيد لغليس - كوستا** (فرنسا): قال إن الزخم السياسي المتجدد الذي حظيت به الأهداف الإنمائية للألفية، والتقدم المحرز تجاه تنفيذ التزامات مونتيري بشأن التمويل من أجل التنمية، والخطوات المتخذة فيما يتعلق بأهداف محددة من قبيل مكافحة الإيدز وتحسين الحالة في أفريقيا، تعتبر نتائج مثيرة للإعجاب، ومتجاوزة للتوقعات في بعض المجالات. وأضاف أنه في ضوء الدور الرئيسي الذي أنيط بوكالات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتنمية، وفي ضوء ضرورة إصلاح تلك الوكالات، فإن وفد فرنسا سيرحب بآراء وكيل الأمين العام عن تمويل تلك الوكالات.

٢٠ - **السيد أوكامبو** (وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية): أشار إلى الملاحظات والأسئلة السابقة، فقال إن التنمية قد بلورت مبادرات مختلفة في مجالات المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتنفيذ المبادئ الرئيسية (الملكية والمواءمة والتنسيق) لإعلان باريس بشأن فعالية المساعدة، وتدابير معالجة مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والاعتراف بأهمية العمالة المنتجة.

٢١ - وكما أوضح ممثلا الكويت وجمهورية إيران الإسلامية، فإن ارتفاع أسعار النفط سببه في الواقع تزايد الطلب على النفط لا قلة المعروض منه. وقد تعقدت الحالة بسبب الكوارث الطبيعية الأخيرة ومشكلة القدرة على تكرير النفط التي أوضحها ممثل جمهورية إيران الإسلامية، بيد أن مبادرتي التعاون بين بلدان الجنوب وصندوق منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) لهما آثار إيجابية. وفيما يتعلق بعبء الديون الذي أشار إليه ممثل بربادوس، فقد ورد تحليل كامل للمسألة في دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم سنة ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى التدابير الخاصة بالمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يجري اتخاذ خطوات لتنفيذ أساليب معينة لإعادة هيكلة الديون، مثل نهج إيفيان الذي اعتمده المشاركون في نادي باريس هو وشروط العمل الجماعي التي يشجعها صندوق النقد الدولي. ومع ذلك، من الضروري مواصلة المناقشة لتحديد نُهوج أخرى لإعادة

الهيكلة، مثل آلية مؤسسية مناسبة تفيد منها البلدان المدينة الكبيرة والصغيرة على السواء. وفيما يتعلق بالنقاط التي أثارها ممثل الكاميرون، فإن إضافية التمويل بخصوص المساعدة الإنمائية الرسمية تستلزم بالفعل أن تتدفق سنويا معونة محددة إضافية في حدود ٥٠ بليون دولار إلى البلدان النامية. وينبغي أن تتناسق المساعدات المقدمة مع أولويات البلدان المتلقية فيما يتعلق بالميزانية، على النحو المحدد من خلال العملية البرلمانية. وبخصوص آراء ومشاركة البلدان النامية في صنع القرار الاقتصادي على المستوى الدولي، هناك توافق في الآراء في مؤسسات بريتون وودز بشأن ضرورة معالجة تمثيل البلدان النامية تمثيلا ناقصا من الناحية العددية ومن ناحية مقدار المساعدات المتلقاة.

٢٢ - وفيما يتعلق بالنقاط التي أثارها ممثلا باراغواي وكوبا بشأن التجارة الدولية، فقد تحسنت الحالة في الواقع بالنسبة لكثير من البلدان النامية التي تعتبر مصدرة صافية للطاقة والمواد الخام وخصوصا المواد المعدنية، والسلع الزراعية. فقد انتعشت أسعار هذه المنتجات، وهو ما يرجع إلى حد كبير إلى الطلب الصيني، الذي يُسهم عموما في النمو الاقتصادي المتسارع للعالم النامي. ومع ذلك، ليس من شك في أن المفاوضات التجارية الحالية تصادف صعوبات ينبغي أن يسعى المفاوضون لإيجاد حل لها. وينبغي أن تتمثل الأهداف الأساسية في إحراز النجاح في المفاوضات بشأن الإعانات وتنفيذ المعالجة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية التي هي في حاجة للحماية من المنافسة الدولية في القطاعات الحساسة والهامة في اقتصادها، والاستخدام الفعال للتوظيف كنهج للحد من الفقر. وأخيرا، فإن تنسيق الجوانب التنفيذية للأمم المتحدة وأنشطة الوكالات المتخصصة المطلوب منها أن تؤدي دورا في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ينبغي أن يكون مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الاضطلاع بولايته.

المناقشة العامة

٢٣ - **السير إمير جونز باري** (المملكة المتحدة): تكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وعن بلغاريا ورومانيا، اللتين بسبيلهما إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتركيا وكرواتيا المرشحتين للانضمام إلى الاتحاد، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وجمهورية مولدوفا وصربيا والجبل الأسود وأوكرانيا المرشحة للانضمام إلى الاتحاد فاستعرض التقدم المحرز حتى الآن في سنة ٢٠٠٥ من حيث تجدد الالتزامات بتنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المحافل، والالتزامات الجديدة الهامة المقطوعة في مختلف اجتماعات التمويل من أجل التنمية ومؤتمر القمة المعقود في أيلول/سبتمبر والاتفاقات الهامة بشأن التنمية المستدامة والمسائل البيئية، مثل تلك التي تم التوصل إليها في مؤتمر القمة الأخير. وأضاف قائلا إن المؤتمر القادم للأطراف في الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، المقرر عقده في مونتريال سوف يتناول التدابير الطويلة المدى لمكافحة الاحترار العالمي. وقال إن الموارد المخصصة لمبادرة المسار السريع لتوفير التعليم للجميع سوف يزاد مقدارها، وسوف تتعزز النظم الصحية من أجل حصول الجميع على الصحة الإنجابية ومعالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٢٤ - وأضاف قائلا إن اللجنة الثانية في ضوء هذه الإنجازات سوف تركز أثناء الدورة الحالية على المجالات التي يمكن أن تكون لها قيمة إضافية. وقال إن الاتحاد الأوروبي مصمم على تعزيز وإعادة تفعيل أنشطة اللجنة وتحسين أساليب عملها. وأردف قائلا إن إصدار عدد أقل من التقارير والقرارات الأكثر تركيزا، وترشيد جدول الأعمال، من شأنهما تحسين نوعية عملها. وينبغي أن يجري عدد أقل من المناقشات الطويلة مع بيانات مُعدّة ومناقشات للأفرقة تتصف بمزيد من التفاعل والتحفيز.

٢٥ - **السيد نيل** (جامايكا): تكلم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إن البيانات المقدمة لسنتي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ عن الحالة الاقتصادية في العالم يمكن تفسيرها بأنها بداية دورة انحدار أو مجرد فترة انزلاق عارض ناتج عن التسويات التقييدية القصيرة الأجل. وبعد استعراض البيانات، لاحظ أن أفريقيا قد بدأت تلقى الاهتمام المركّز الذي تستلزمه ظروفها. وقد اتخذت قرارات إيجابية للمساعدة في تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأفريقيا على أساس السياسات والبرامج التي حددها الأفارقة أنفسهم وتوفير الموارد من خلال الجمع بين إلغاء الديون وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وتشجيع الاستثمار الخاص وكذلك تحسين نوعية المعونة. ومع ذلك، إذا ما أصبحت سياسات التجارة الدولية وقواعدها أكثر مواتاة للتنمية، فإنها ستهيئ الظروف للصادرات الأفريقية لكي تساهم حسب مستوى إمكانياتها في تمويل التنمية الأفريقية. ورحب بالاعتراف المتزايد بالحاجات الخاصة والتحديات التي تواجه أقل البلدان نموا وأقل البلدان نموا غير الساحلية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وأعاد تأكيد التزام المجتمع الدولي بالتعجيل في معالجة هذه الحاجات والتحديات من خلال التنفيذ الكامل والمناسب التوقيت والفعال لبرنامج عمل بروكسل وبرنامج عمل آلماتي واستراتيجية موريشيوس من أجل مواصلة تنفيذ برنامج العمل للتنمية المستدامة للبلدان الصغيرة الجزرية النامية. ومع ذلك، فإن هناك بلدانا نامية أخرى متدنية الدخول ومتوسطة الدخول في حاجة أيضا إلى اهتمام خاص. ويتمثل التحدي في ترجمة هذا الاعتراف إلى قرارات عملية المنحى.

٢٦ - ورحب بالخطوات المتخذة للإسراع في الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك التزام بعض البلدان المتقدمة النمو بالجداول الزمنية لتحقيق الهدف المنشود وهو تخصيص نسبة ٠,٧ من إجمال الناتج القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول سنة ٢٠١٥؛ وقرار مجموعة الثمانية بإلغاء الدين على ١٨ بلدا فقيرا مثقلا بالديون والاعتراف بأن هذا الإجراء يحتاج إلى توسيع نطاقه ليشمل ٢٠ بلدا أخرى في هذه الفئة؛ وقبول المبادرات السريعة الأثر كوسيلة لتحقيق نتائج يمكن تحديد أبعادها والحفاظ على المصلحة العامة والمشاركة.

٢٧ - وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين ترحب باعتراف القمة العالمية بأن الأهداف الإنمائية للألفية لا تشمل جميع أهداف التنمية، وإعادة التأكيد على مجموعة كبيرة من الالتزامات وتكريس الأهداف التي حددها مختلف مؤتمرات التنمية ومؤتمرات القمة. وأوضح أنه يجب أن يتركز الاهتمام أيضا على تحقيق هذه الأهداف. وأضاف أن مما يؤسف له أن ''مجموعة تدابير تموز/يوليه'' لم تتقدم إلى الأمام. ومما يدعو للإحباط أيضا أن القمة العالمية لم تتفق على رسالة قوية توجّه إلى الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ بشأن الحاجة إلى تحقيق البعد الإنمائي لبرنامج عمل الدوحة. وكررت مجموعة الـ ٧٧ والصين الدعوة إلى إلغاء معونات التصدير التي تقدمها البلدان المتقدمة النمو وتعزيز الفرص أمام البضائع والخدمات القادمة من البلدان النامية للوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو والحاجة إلى تيسير نقل التكنولوجيا والمعرفة إلى البلدان النامية من خلال نظام واضح للملكية الفكرية.

٢٨ - وانتقل إلى المسائل المنهجية وأسلوب الإدارة الاقتصادية العالمية، فقال إنه من الأمور الملحة للغاية ضمان أن تكون لجميع البلدان مشاركة أكبر في صنع القرار الاقتصادي على المستوى العالمي. وفي حين عارضت مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية أي ترتيب رسمي للسماح بالمناقشة وتنسيق السياسات الدولية في مجالات مثل المالية والتجارة وإصلاح الهيكل المالي العالمي، وما أقرته القمة العالمية بعقد منتدى رفيع المستوى للتعاون

الإنمائي لاستعراض الاتجاهات في التعاون الإنمائي الدولي ولتعزيز الترابط لكي يصلح أساسا طيباً للعمل في هذا المضمار.

٢٩ - ونظرا لأن استمرار استخدام التدابير القسرية من جانب واحد ضد البلدان النامية يقوض مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويعرِّض حرية التبادل التجاري للخطر ويخلُّ بتدفق النشاط الاقتصادي الدولي، فيجب وقف استخدام تلك التدابير. وفيما يتعلق بالظروف الخاصة بالبلدان التي تخضع للاحتلال الأجنبي، ينبغي، لكي تحرز تقدما في رعاية شعوبها، أن يتخذ المجتمع الدولي التدابير اللازمة لإنهاء هذا الاحتلال. وقال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تسعى للحصول على مزيد من الالتزامات بالدعم لبناء وتعزيز القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية وتؤيد الدعوة الواردة في تقرير مشروع الألفية (A/60/208) من أجل تعهد دولي بتحقيق هذا الهدف. وتعرب هذه الدول عن الأمل في أن تكون الوثيقة الختامية للقمة العالمية بداية جهود ترمي لتعزيز هذا الهدف.

٣٠ - ومضى قائلا إنه يجب إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الهجرة. ومن بين مجالات الاهتمام الخاص في هذا الصدد كيفية الحد من تكاليف تحويل الأموال. وأكد من جديد التزام مجموعة الـ ٧٧ والصين بتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، والبرنامج المتعلق بمواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة التنفيذ التي أقرها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وتولي المجموعة أهمية كبيرة للركائز الثلاث للتنمية المستدامة ولضرورة معالجتها بطريقة متكاملة. وبعد أن لاحظ مع القلق تزايد وقوع الكوارث الطبيعية وآثارها المدمرة على الاقتصادات الصغيرة والسريعة التأثر، طالب بزيادة المساعدات الدولية لإيجاد آليات لتوقِّي الكوارث الطبيعية والتأهب لمواجهتها والتخفيف من آثارها، بما في ذلك من خلال نظم الإنذار المبكر، فضلا عن عملية الإصلاح الطويلة الأجل والتعمير. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تعمل منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بشكل وثيق على مساعدة البلدان المتضررة والمعرّضة للكوارث وتقديم المعلومات المناسبة التوقيت الخاصة بالإنذار المبكر إلى حكوماتها. وينبغي لها أيضا أن تدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث في البلدان النامية المعرّضة للكوارث. واختتم قائلا إنه في حين أن مجموعة التدابير الأساسية المتعلقة بالتنمية التي وافق عليها مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ لم تكن جوهرية على المستوى الذي تتطلبه المشكلة، فإن التحدي يتمثل في استكمال جدول الأعمال غير المكتمل واستنباط سياسات ضرورية للمضي قُدما بعملية التنفيذ.

٣١ - **السيد أكرم** (باكستان): قال إنه لكي تكون للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ جدوى، لا بد من ترجمة الأهداف والالتزامات والسياسات التي اتفق عليها قادة العالم إلى إجراءات عملية. وفي هذا الصدد، يتطلب الأمر إيلاء التزام سياسي أكبر من أجل تحقيق جملة أمور، منها التمويل الكافي والمضمون والعاجل للأهداف الإنمائية للألفية، بما في ذلك محاولة عكس اتجاه صافي التدفق الخارج للموارد من البلدان النامية إلى العالم المتقدم النمو، واتباع وسائل مبتكرة للحصول على التمويل على المستويين الوطني والدولي. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير لتعزيز التدفقات المتسمة بمزيد من العدالة للاستثمارات المباشرة الأجنبية إلى جميع البلدان النامية. كما أعرب عن الأمل في التوصل إلى عدد من الاتفاقات في الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ بما يلبي مصالح البلدان النامية، بما في ذلك الاتفاق على صيغة لتخفيض التعريفة الجمركية بالنسبة للبضائع غير الزراعية، بما يؤدي إلى التبكير في القضاء على المعدلات القصوى للرسوم الجمركية والتدرج التصاعدي لهذه الرسوم ضد صادرات البلدان النامية؛ ووقف استخدام

الإجراءات المناهضة للإغراق ضد البلدان المتدنية الدخول؛ واتفاق بشأن موعد إنهاء المعونات الخاصة بالصادرات الزراعية، بما في ذلك المعونات الخاصة بالقطن، والتزام واضح من البلدان المتقدمة النمو بإنهاء جميع تدابير الدعم الأخرى.

٣٢ - وأضاف قائلا إنه ينبغي إنشاء آلية لتثبيت أسعار السلع وأن الأمر يتطلب إجراء استعراض تقوم به منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، للبعد الإنمائي للنظام العالمي للملكية الفكرية. وبعد أن أشار إلى ضرورة عقد اتفاق بشأن الهجرة الدولية باعتباره عنصرا رئيسيا لأي نظام عادل للتبادل التجاري، أكد على ضرورة تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في التجارة الدولية والتنمية والمؤسسات المالية.

٣٣ - واستطرد قائلا إن تنفيذ مقررات مؤتمر القمة التي ينبغي أن توجهها الأعضاء، بدعم من الأمانة العامة على النحو المطلوب، لا يمكن تعزيزها بشكل منهجي إلا عندما يتم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بشكل دقيق قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، اقترح أن تضع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مصفوفة شاملة بشأن الأهداف الإنمائية والغايات والمؤشرات والعوامل الفاعلة الداخلة في تحقيقها. وذكر أنه يتم تجميع المدخلات المتعلقة بهذه المصفوفة من الوكالات التابعة للأمم المتحدة ومن مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الهيئات. ويمكن تطويرها وتنقيحها بما يجعلها نموذجا مماثلا لقاعدة بيانات المساعدات المقدمة من الجهات المانحة التي تستخدم لتعقب المساعدات المقدمة بعد كارثة تسونامي وينبغي أن تتبع نهجا مستندا إلى النتائج. وبالإضافة إلى تحديد وتعقب الأهداف الإنمائية، يجب أن يتابع التنفيذ بقوة على المستوى الحكومي الدولي من خلال عمليات استعراض على المستوى الوطني والمستوى القطاعي وعمليات استعراض يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك عملية تقييم تقوم بها الجمعية العامة في دورة وزارية سنوية.

٣٤ - وفي معرض تعليقه على المجالات الخمسة التي أسندت القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥ فيها مسؤوليات جديدة إلى المجلس، قال ينبغي أن يكون المجلس قادرا على إجراء استعراض مبدئي للوضع فيما يتعلق بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا بتحديد الثغرات وأوجه القصور ونواحي النجاح، على المستوى الوطني وعلى مستويات شركاء التنمية أيضا، وكذلك إعداد توصيات في مجال السياسات العامة للنهوض بعملية التنفيذ. ويجب إعداد نهج عملي للسماح للمجلس بأن يضطلع بفعالية بمهامه بوصفه منتدى للتعاون الإنمائي الذي يعقد كل سنتين والذي يعالج التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف والتعاون فيما بين بلدان الجنوب واستعراض كل من كمّ وكيف المساعدات المقدمة للتنمية. ويتوقف دور المجلس في دعم واستكمال الجهود الدولية للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية على قدرته على الانعقاد في غضون مهلة قصيرة. وفضلا عن الترابط في السياسات، يمكن أن يساعد الدور التنسيقي للمجلس في تحقيق هدف ''أمم متحدة واحدة''؛ وتجنب الازدواجية وتبديد الموارد؛ وتوزيع المهام على تلك الوكالات والمنظمات التي لديها أفضل المزايا النسبية. علما بأن دور المجلس في اللجنة المعنية ببناء السلام يتمثل في ضمان الترابط والانتقال السلس من الصراع إلى مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، والتنمية.

٣٥ - **السيد دنيسوف** (الاتحاد الروسي): رحب بالوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمية لسنة ٢٠٠٥. وأضاف قائلا إنه بعد خمس سنوات من مؤتمر القمة للألفية وبعد ثلاث سنوات من انعقاد مؤتمر مونتيري، توَاصَل تعزيز القوة السياسية الدافعة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي الدورة الحالية، ينبغي أن تركز اللجنة الثانية على الهدف

المشترك المتمثل في تحديد البرنامج المتعلق بتنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها أثناء مؤتمر القمة. وينبغي أن تتخذ أي قرارات بشأن تمويل التنمية على أساس توافق الآراء. وقد يكون لفرض أية مبادرة محددة أثر معاكس على مدى فعالية عملية مونتيري المتوازنة جيدا والتي بذلت جهود مضنية لبنائها. وأضاف أن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية تعتبر هدفا هاما، ويعمل الاتحاد الروسي على تعزيز إمكانياته المانحة. ومع ذلك فإن أي زيادة تلقائية في المساعدات الخارجية لا ينبغي اعتبارها الحل الحاسم لكل المشكلات؛ ومن المهم بنفس القدر تحسين نوعية وفعالية المعونة.

٣٦ - وبعد أن أشار إلى أن التوسع في التجارة العالمية قد أوجد فرصا إضافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رحب بما ورد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ من اعتراف بأهمية إدراج جميع الدول في نظام تجاري عالمي وتيسير انضمام البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى منظمة التجارة العالمية. وأعرب عن أمله في أن يكون الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في هونغ كونغ نقطة تحول فيما يخص جولة الدوحة وتحقيق الأهداف على حد سواء.

٣٧ - وأعرب عن تأييده للدعوة لإيجاد منظور طويل الأمد بشأن تمويل التنمية بما في ذلك فكرة آليات التمويل الطوعي. ولكن يتعين تحديد أهداف واقعية ومقاومة الإغراء بفرض حلول تفتقر لدعم عالمي. وقال إن وفده يفهم أهمية تحسين الإدارة العالمية للبيئة ويؤيد فكرة الأمين العام لإنشاء آليات عالمية للإنذار المبكر في سياق استراتيجية دولية للحد من الكوارث. ويؤيد وفده أيضا إجراء حوار رفيع المستوى يكرّس للهجرة والتنمية الدولية أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وقال إن قرارات مؤتمر القمة المتعلقة بأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية قد تميزت بالتوازن وعكست مضمون المناقشات الجارية لتعزيز فعالية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

ويجب لجميع الجهود الحالية في مجال الإصلاح أن تستند حصريا على ما تتخذه الدول الأعضاء من قرارات. وقال إن من المهم للغاية تأييد مبدأ النزاهة المؤسسية والولايات التنظيمية لجميع الوكالات التنفيذية. وأخيرا لا ينبغي أن تكون الموارد الجديدة المحتملة للتمويل بديلا عن التبرعات المقدمة للأنشطة التنفيذية والتي أتاحت لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة إنجاز عملها بطريقة حيادية وغير سياسية.

٣٨ - **السيد جيني** (إندونيسيا): تحدث باسم رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال إن ربع السكان في البلدان النامية يعيشون تحت خط الفقر وازدادت الشُقة بين الأغنياء والفقراء. ولذلك فإن من الضروري تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بالرغم من أن البيئة الاقتصادية الدولية غير ملائمة في معظم الأحيان للبلدان النامية مثل ما اتضح خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا.

٣٩ - وأضاف أن أمم جنوب شرقي آسيا اعترفت أثناء مؤتمر القمة الثاني المشترك بين دول الرابطة والأمم المتحدة، والذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بالدعم الذي قدمته الأمم المتحدة في تحقيق الأمن لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا والجماعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الأهمية بمكان أن المنظمة واصلت دعم المبادرة المتعلقة بقيام رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بتحقيق التكامل والتنفيذ لبرنامج عمل فينتيان الذي يركّز على تسريع الاندماج بين البلدان الأعضاء في الرابطة وتضييق الشُقة بينها في مجال التنمية. ويتعين تعزيز التعاون بين بلدان الرابطة والأمم المتحدة بحيث يشمل القضايا الرئيسية ذات الصلة بالتنمية، ولا سيما الحد من الفقر وتوقّي ومكافحة الأمراض المعدية ومواجهة الكوارث الطبيعية، والقضايا عبر الوطنية والتجارة والاستثمار والطاقة.

٤٠ - واستطرد قائلا إنه بالرغم من اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فيما بين الدول الأعضاء في الرابطة، تود الرابطة أن تقوم بدور مهم في عملية التقدم على نطاق أوسع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وقال إنه يشعر بالارتياح للتقدير المتزايد للدور التكميلي للتعاون بين بلدان الجنوب، وحث المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية على مواصلة تقديم الدعم من خلال تعاون ثلاثي لتنفيذ خطة عمل الدوحة فضلا عن المبادرات الإقليمية، كالشراكة الاستراتيجية الآسيوية الأفريقية الجديدة التي تمثِّل أداة للتقريب بين القارتين.

٤١ - ومضى يقول إنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا من خلال شراكة عالمية متوازنة وحقيقية مثل ما يتمثل ذلك في الالتزامات التي عقدتها البلدان المتقدمة النمو أثناء المؤتمر الدولي لتمويل التنمية بمونتيري في عام ٢٠٠٢ ومواصلة البلدان النامية لجهودها الرامية إلى تعبئة الموارد المحلية وتهيئة أفضل الأوضاع لتحقيق التنمية وفقا لأولوياتها وقدراتها الوطنية. وقال إن من المفيد جدا عقد اجتماع متابعة لمؤتمر مونتيري لتقييم التقدم المحرز، موضحا أن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تعرب عن شكرها لقطر لعرضها المتعلق باستضافة ذلك الاجتماع في عام ٢٠٠٧.

٤٢ - واسترسل قائلا إن من الأهمية بمكان معالجة عدد من القضايا المهمة. فعلى سبيل المثال فإن الالتزام الذي تأخر تنفيذه طويلا والمتعلق بتخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية، وتحديد جدول زمني لتحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٥ يعتبر أمرا مشجعا. وترحو رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من الدول المتقدمة النمو التي لم تعلن مثل هذا الالتزام أن تفعل ذلك وأن تخصص نسبة ٢٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا.

٤٣ - واستطرد قائلا إن القضايا العاجلة الأخرى تشمل تحسين نوعية المعونة وفعاليتها ودعم المبادرة المتعلقة بإلغاء الديون غير القابلة للاسترداد التي على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإيجاد حل عملي لمشاكل الدين التي تواجه البلدان النامية المتوسطة الدخل وربما يأخذ ذلك شكل تحويل خدمة الدين ورأس المال إلى أسهم في مشاريع جديدة بقيمة تساوي على الأقل عائداتها المحتملة. وبالإضافة إلى ذلك ينبغي تقديم الدعم للمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وتجديد الدعوة لتحقيق أهداف خطة الدوحة للتنمية. وسيكون من المهم في هذا الصدد استعادة الزخم للمحادثات التجارية المتعددة الأطراف، علما بأن رابطة دول أمم جنوب شرقي آسيا قد تعهدت بدعم إنشاء آليات كاملة في مجالات الزراعة وبوصول المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق وإحراز تقدم في مجال الخدمات وتيسير التجارة وتحسين الإجراءات وإيجاد حلول للقضايا ذات الصلة بالتنفيذ. ويتعين أن تبادر البلدان الرئيسية بالتعجيل بخطى سير المفاوضات الجارية. وتبرز الحاجة لبذل جهود متواصلة لإصلاح الهيكل المالي الدولي، بما في ذلك تعزيز صوت البلدان النامية ومشاركتها في مؤسسات بريتون وودز.

٤٤ - ومضى يقول إن قضية الكوارث الطبيعية تحتاج للمعالجة، وترحب رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بإنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر بالاعتماد على القدرات الإقليمية والوطنية. وحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه لعمليات البناء والإصلاح في البلدان المتضررة من كارثة تسونامي التي عصفت بمنطقة المحيط الهندي، وذلك بحسب ما اتفق عليه في قرار الجمعية العامة ٢٧٩/٥٩.

٤٥ - ومضى يقول إن ارتفاع أسعار الطاقة والوقود يعتبر عاملا حاسما يؤثر في التنمية. وفي ضوء الاعتماد العالمي على الوقود الأحفوري وتضاؤل إمداداته تبرز الحاجة لبذل جهود

أكبر للتشجيع على حفظ الطاقة واستحداث مصادر بديلة ومتجددة للطاقة. كما يتعين الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة والتكنولوجيا والعلوم و ''المكاسب السريعة''.

٤٦ - **السيد إيفاه – أبنتنغ** (غانا): قال إن نتائج المؤتمر تمثل حلا وسطا عمليا بين المصالح والاهتمامات المختلفة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأضاف أنه قد أُعلن عدد من التعهدات المهمة أثناء الاجتماع؛ فعلى سبيل المثال أعلنت جميع الحكومات التزامها التام والقاطع بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، في الوقت الذي أعلنت فيه البلدان المتقدمة النمو دعما قويا لتحقيق الهدف المتمثل بالمساهمة بنسبة ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول نفس التاريخ، وتعهدت البلدان النامية بتعزيز الحكم الرشيد ومكافحة الفساد واتباع سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي واستخدام المال العام بطريقة شفافة وفعالة.

٤٧ - ومضى يقول لقد تم الاعتراف بقيمة المصادر الجديدة لتمويل التنمية كما تم الاتفاق على النظر في اتخاذ تدابير إضافية لضمان القدرة على تحمُّل الدين بزيادة التمويل القائم على المنح وإلغاء الديون الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف التي على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتخفيف عبء الديون أو إعادة الهيكلة للبلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل التي تعاني من ديون لا يمكن تحمُّل أعبائها.

٤٨ - واستطرد قائلا إن جميع الوفود قد أعلنت التزاما بتحرير التجارة والعمل على تنفيذ الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة، وقرر المجتمع الدولي تعزيز التعاون مع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بتقديم الدعم لبرامجها وبقيام اتحاد دولي يشمل المصارف الإنمائية لتيسير مساهمة الاستثمار في بناء الهياكل الأساسية العامة والخاصة في أفريقيا. وبالرغم من ذلك تنتظر هذه الالتزامات الوفاء بها ويثلج صدر غانا الاتفاق الذي تم التوصل إليه في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتمويل الاقتراح المتعلق بتخفيف عبء الدين والذي قدمته مجموعة وزراء المالية السبعة في لندن في حزيران/يونيه وأيده رؤساء مجموعة الثماني في تموز/يوليه .

٤٩ - واسترسل قائلا إن الإصلاحات المتعلقة بالسياسات على الصعيد القطري إذا صحبتها زيادة في المعونة الفعالة لن تكون كافية بالرغم من أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة. وتعتبر التجارة، بوصفها أداة للنمو، عاملا حيويا، وما لم تحقق خطة الدوحة للتنمية نتائج مُرضية فلن تستطيع البلدان النامية تحقيق النمو الاقتصادي اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإذا تم الوفاء بالالتزامات المعقودة في ختام مؤتمر القمة والمتعلقة بتحرير التجارة والعمل على تنفيذ الأبعاد الإنمائية لبرنامج عمل الدوحة، فإنه ينبغي تحقيق نتائج مُرضية تشمل، فيما تشمل، إجراء إصلاحات كبيرة للسياسات التجارية الزراعية لتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق؛ وإلغاء أوجه الدعم المشوهة للتجارة؛ والعمل على فتح أسواق في مجال التصنيع والخدمات؛ وزيادة المعونة المقدمة إلى التجارة لمعالجة المعوقات المتعلقة بجانب الإمدادات وتعزيز قدرة البلدان النامية على الاستفادة من توسيع الفرص التجارية.

٥٠ - ومضى يقول إن بإمكان الأمم المتحدة القيام بدور مركزي بوضع خبراتها التقنية الواسعة في خدمة حكومات البلدان النامية ومساعدتها في صياغة الخطط الوطنية اللازمة لتحقيق الأهداف بحلول عام ٢٠٠٦.

٥١ - **السيد نغوين تات شان** (فييت نام): قال إن المؤسسات المالية الدولية الرئيسية تتوقع تباطؤ في معدل نمو في الاقتصاد العالمي. وتضيف الحالة الراهنة إلى الصعوبات

التي تواجه البلدان النامية نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي غير المنصف، حيث يعاني الكثير منها من إجراءات تتسم في أغلب الأحيان بالتعسف وعدم التوازن وعدم التكافؤ في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، وندرة المساعدة الإنمائية الرسمية، إضافة إلى مشروطياتها المتزايدة باطراد. وفي هذا السياق، فإن نتائج مؤتمر القمة قد أعطت أملا في إحراز بعض التحسن.

٥٢ - وقال إن هناك افتقارا خطيرا إلى الديمقراطية في قلب النظام التجاري المتعدد الأطراف. ففي الوقت الذي يعترف فيه بالتجارة بوصفها أداة تتسم بأهمية حيوية على نطاق العالم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية، فقد أضحى عدد من البلدان النامية ضحايا للتدابير الحمائية التي لا مبرر لها كما وصلت جولة الدوحة إلى طريق مسدود ولا سيما فيما يتعلق بالزراعة. ودعا مؤتمر القمة إلى إلغاء الحواجز التجارية وفتح الأسواق للسماح للبلدان النامية بتحقيق الإمكانات الكاملة من صادراتها من المنتجات الزراعية وتحسين الأمن الغذائي والرفاه لشعوبها وتقديم مدخلات في الاقتصاد العالمي ككل. وأضاف أن الاستجابة لذلك النداء سوف تعكس الإرادة من أجل المضي إلى الأمام.

٥٣ - وأردف قائلا إن الاستثمار المباشر الأجنبي والمساعدة الإنمائية الرسمية لا يزالان عاملين حيويين ليس لتحقيق النمو الاقتصادي للبلدان النامية فحسب وإنما أيضا من أجل مساعيها لتنمية القدرات الوطنية ووضع سياسات اقتصادية سليمة لضمان تحقيق الأهداف. ومع تواصل تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي فإن هذا الاتجاه لا يمكن ضمانه. وفضلا عن ذلك فإن هذه التدفقات لا تتميز بالاطراد. فقد حصلت أكبر عشرة بلدان مستفيدة على ثلاثة أرباع التدفقات الاستثمارية المباشرة الأجنبية إلى البلدان النامية. وفي الوقت ذاته تدنى مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية عن الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وإذ استمرت هذه الحالة فإن كثيرا من البلدان النامية الفقيرة ولا سيما البلدان الأفريقية المثقلة بالديون لن تستطيع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن فييت نام تحث البلدان المتقدمة النمو على اتباع سياسات تشجع الاستثمار في البلدان النامية بطريقة أكثر إنصافا وباحترام إلتزامها المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٥٤ - وقال إن تخفيف عبء الديون والقدرة على تحمل الدين تحتاج للمعالجة بشكل ملائم في أسرع وقت ممكن من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف وأوضح أن فييت نام ترحب بقرار مجموعة الثماني بإلغاء الديون المتبقية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي من ١٨ بلدا من البلدان المنخفضة الدخل.

٥٥ - ومضى يقول إنه في ميدان التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فإن فييت نام تواصل تعاونها الثلاثي المثمر مع ست من البلدان الأفريقية.

٥٦ - **السيد كاو** (فيجي): قال إن نتائج مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ لا تتعلق فقط بالتنمية والقضاء على الفقر ولكنها تتعلق أيضا بالسلام والأمن الجماعي وحقوق الإنسان وسيادة القانون وتعزيز الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك فإن من المستحيل تحقيق الأمن في الوقت الذي يعاني فيه بليون شخص من خطر التخلف عن الركب. ونتيجة لذلك فإن من المطلوب أن يعترف الشركاء التجاريون بالصعوبات الخاصة التي تواجه الاقتصادات النامية أثناء إدخال الإصلاحات التجارية وتقديم الدعم في مرحلة إنهاء المعاملة التفضيلية وضمان أسعار السلع. وفضلا عن ذلك يتعين تكييف التغييرات المنتظمة واتباع خطى أكثر واقعية تلائم البلدان النامية.

٥٧ - وأضاف قائلا إن الإصلاح التجاري يستلزم توفير فرص الوصول إلى الأسواق وعرض أسعار ملائمة للسلع. كما يتعين أيضا معالجة دور الاستقرار الاقتصادي في تعزيز الأهداف الإنمائية. وتحتاج البلدان إلى نظام تجاري ومالي عالمي منصف. وقد أكدت الاتفاقات الأخيرة، مثل توافق آراء مونتيري، واستراتيجية موريشيوس، وجود إطار العمل؛ والمطلوب هو تنفيذه فقط.

٥٨ - وقال إن فيجي ترحب بالجدول الزمني للاتحاد الأوروبي من أجل تحقيق المستويات الجديدة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهي تأمل أن تؤدي الأموال إلى تعزيز تنمية المشاريع في البلدان النامية وأن تصل إلى البلدان المستفيدة المقصودة. وأعرب عن شكر فيجي لشركائها من أجل الدعم الاقتصادي في عملية إصلاح صناعة السكر. وأضاف أن فيجي قد شرعت في تنفيذ برامج لتشجيع تنويع المحاصيل الزراعية، وتقديم الدعم للمزارعين من خلال استراتيجية لسداد الديون ومساعدتهم في الوصول إلى الأسواق. إلا أن تلك الجهود الوطنية تحتاج لدعم إقليمي ودولي.

٥٩ - وقال إن فيجي توافق على أن التنمية المستدامة تعتبر هدفا مركزيا في حد ذاتها وترى أن جميع الاتفاقات وخطط العمل يتعين النظر إليها في ضوء قدرتها على تعزيز التنمية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وهي تود أن تسترعي اهتماما خاصا لتنفيذ الإجراءات التي لخصتها استراتيجية موريشيوس لتنمية الدول الجزرية النامية الصغيرة والتي قدمت مخططا لتحقيق الأهداف الإنمائية.

٦٠ - وقال إن العديد من جوانب التنمية يمكن معالجتها على الصعيد الإقليمي والقطري وأن دور المجتمع الدولي يتمثل في توفير الدعم الهيكلي والاقتصادي للسماح للدول ذات السيادة بوضع خططها الوطنية الخاصة للتنفيذ. وقال إن حكومة فيجي تعطي أولوية كبيرة لتنمية المناطق الريفية وتمويل خطة عمل لتشجيع المساواة بين الجنسين. وهي توجه مواردها أيضا للجهود المتعلقة بتخفيف وطأة الفقر.

٦١ - وأعلن أن فيجي ترحب بالشراكات التعاونية فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما إعلان جاكرتا بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وهي تحث وكالات وهيئات الأمم المتحدة ومشروع الألفية على دعم التوصيات الواردة في الإعلان.

٦٢ - ومضى يقول إنه يتعين أن يظل القضاء على الفقر شاغلا أساسيا للجميع كما يتعين إيلاء أهمية خاصة لدعم جهود المرأة لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. كما يجب معالجة التفاوت بين الأغنياء والفقراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظرا لأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تعتبر أداة قوية لتحقيق التنمية. وتمثل الهجرة موضوعا آخر ذا أهمية حيوية بالنسبة لفيجي والبلدان النامية الأخرى. وتنتظر فيجي أيضا من الجمعية العامة تقديم توجيه سياسي لتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي وزيادة تمكين الأمين العام من توجيه الأمم المتحدة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.